الفرق بين (مِنْ) التبعيضية و (مِنْ) التبيينية

● تأليف : أحمد بن سليمان بن كمال باشا ●

● تحقيق د. محمد حسين أبو الفتوح ●

المقدمة :

(مِنْ) حرف من حروف الجر ، ولكلّ حرفٍ منْ حروف الجر معنى يطلبه ويستفاد من قرينة في الكلام .

وتأتي (مِنْ) لمعانٍ كثيرة ، قال النحاة عنها : أهم المعاني لـ (مِنْ) ابتداء الغاية ، فقد قال المبرد في كتابه المقتضب : (مِنْ وأصلها ابتداء الغاية ، ولكونها في التبعيض راجع إلى هذا) . وقد تكون هذه العبارة غير صحيحة ويمكن إثبات ذلك عن طريق إحصاء (مِنْ) في القرآن وبيان معانيها فإني أرى أن الأصل فيها التبعيض ، حتى في حال كونها مزيدة في سياق النفي ، ولذلك يقول علماء اللغة عنها : إنها زيدت للتوكيد وهذا في مثل قوله تعالى ﴿ ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور) .

فطريق إفادتها التوكيد مع هذه النكرة التي أفادت العموم بنفسها أنّ (مِنْ) معناها التبعيض ، فإذا سُلّط النفي على معنى التبعيض المستفاد من (مِنْ) انتفت البعضية ومن هنا جاء معنى التوكيد .

وتكررت (مِنْ) في القرآن الكريم كله في (٣٢٢١) ثلاثة آلاف ومائتين وواحد وعشرين موضعاً . فإذا قمنا بعملية إحصاء (مِنْ) في القرآن الكريم وبيان مرات تكرارها في كل معنى من معانيها سوف نجد أن تكرارها في معنى التبعيض أكثر من غيرها ويكاد يكون هو الأصل في معانيها .

وإني إذ أدعو إلى هذا أقدم أولاً معنى (مِنْ) التبعيضية في القرآن الكريم من خلال رسالة في (الفرق بين (منْ) التبعيضية و (مِنْ) التبيينية لأحمد بن سليمان بن كمال باشا) .

. التعريف بابن كمال باشا .

هو أحمدُ بنُ سليمان ، شمسُ الدين ، المعروفُ بابن كمال باشا زادة ، شيخُ الإسلام ، روميّ وحنفي المذهب[1] ..

أسرته *: كان جدُّه كمال باشا زادة من أمراء الدولة العثمانية فنشأ ابن كمال في حجر العز والدلال ..*

موطن ولادته *: وُلد أحمدُ بنُ سليمان بنُ كمال باشا في أدرنة[2] ولم أجد في المراجع ما يشير إلى تاريخ ولادته ..*

وفاته *: توفي سنة ٩٤٠ هـ أربعين وتسعمائة هجرية في دار السلطنة القسطنطينية ، حيث كان مفتياً فيها إلى أن تُوفّي[3] .. وقيل : إنه تُوفّي سنة ٩٤٢ هـ اثنتين وأربعين وتسعمائة هجرية[4] ولكن أكثر المراجع اتفقت على أن وفاته في سنة ٩٤٠ هـ ..*

أخلاقه ومكانته العلمية *: كان صاحبَ أخلاق حميدة وأدب تام وعقل وافر ، قيل عنه : إنه الإمام العالم العلامة الرّحلة الفهّامة ، أوحد أهل عصره وجمال أهل مصره ، لم تر العيون من جمع كماله وفضله ، جعله الكفوي من أصحاب الترجيح من المقلدين القادرين على تفضيل بعض الروايات على بعض[5] ..*

سبب انصرافه إلى العلم وانشغاله به *: السبب في اشتغاله بالعلم أنّه رأى مرة عند إبراهيم باشا ابن خليل وزير السلطان المجاهد ، بايزيد خان شخصاً رثّ الهيئة خلق الثّياب ، جاء وجلس فوق بعض الأمراء الكبار المتقدمين في الدولة ، فاستغرب ذلك وسأل عن السبب فيه !*

فقيل له : هذا رجل من أهل العلم . يُقال له : المولى لطفي ، فقال ابن كمال : أيبلغ

العلمُ بصاحبه هذه المنزلة ، فقيل له : وأزيد ، فانقطع ابن كمال من ذلك الحين إلى العلم ، إلى أن مَهَر وصار إماماً في كل فَنٍّ(٦) ..

وأضيف إلى ذلك استعداده الذهني والنفسي وميله الشديد إلى القراءة والتحصيل ، ورغبته في أن يرسّخ مكانة أسرته في مجتمعه بين الملوك والسلاطين على أساس العلم بجانب الجاه والسلطان لما رآه من مَنْزِلَةِ العلماء في عصره بين الملوك والأمراء ..

شيوخه : *١ ـ المولى لطفي الرومي التوقاني .. ٢ ـ خطيب زادة .. ٣ ـ معروف زادة .. ٤ ـ المولى مصلح الدين القسطلاني(٧) ..*

ثقافته : *قرأ مباني العلوم في أوائل شبابه ، وله يد طولى في الإنشاء والنظم بالفارسية والتركية وصنف كتاباً بالفارسية على منوال كتاب كلستان وسماه بنكارستان ، وهو محاضرات في الأدب من كتب الأدب مثل كتاب العقد الفريد وعيون الأخبار وكان بارعاً في العلوم قلما يوجد فن إلا وله فيه مصنف أو مصنفات ..*

مصنفاته : *صنف مصنفات كثيرة في مختلف العلوم أذكر بعضها على سبيل المثال :*

أولاً : في التفسير :

١ ـ تفسير القرآن العزيز (مخطوط) مكتبة سُراي طبقو زادة (استانبول برقم عام ٨٩٧٧) ..

٢ ـ حواش على أوائل تفسير البيضاوي (مخطوط) مكتبة سُراي طبقو زادة ، (استانبول) ..

٣ ـ الكلام على البسملة والحمدلة (مخطوط) مكتبة سُراي طبقو زادة (استانبول) ..

ثانياً : في الحديث :

١ ـ شرح الجامع الصحيح للبخاري (مخطوط) مكتبة سُراي طبقو زادة (استانبول) ..

٢ ـ شرح حديث الأربعين (مخطوط) مكتبة سُراي طبقو زادة (استانبول) ..

٣ ـ شرح مصابيح السنة للبغوي (مخطوط) مكتبة سُراي طبقو زادة (استانبول) ..

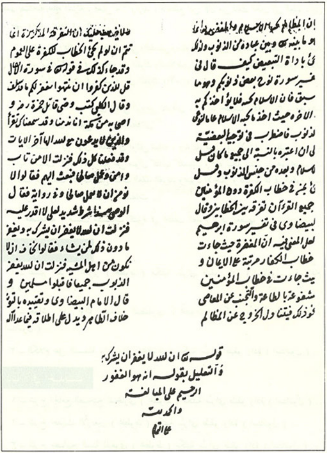

إن المطالع كلها الاجسيم والمغفرة [illegible]
هو ما بينه تعالى وبين عباده من الذنوب وذلك
ى بأداة التبعيض كيف قال في
غير سورة نوح بعض ذنوبكم وهو ما
سبق فان الاسلام يجبه فلا يؤاخذكم به
الآخرة حيث اخذه يجبه الاسلام عاما للنوعي
لذنوب فاضطرب في توجيه البعضية
لى ان اعتبره بالنسبة الى جميع ما كان قبل
لاسلام وبعده من جنس الذنوب وقيل
ئ يجئ في خطاب الكفرة دون المؤمنين
جميع القرآن تفرقة بين الخطابين وقال
لبيضاوي في تفسير سورة ابرهيم
لعل المعنى فيه ان المغفرة حيث جاءت
خطاب الكفار مرتبة على الايمان و
يث جاءت في خطاب المؤمنين
مشفوعة بالطاعة والتجنب عن المعاصي
نحو ذلك فيتناول الخروج عن المظالم

فلا يخفى عليك ان التفرقة المذكورة انى
تتم ان لو لم يجئ الخطاب للكفرة على العموم
وقد جاء كذلك في قوله تعالى في سورة الانفال
قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
وقال الكلبي كتب وحشي قاتل حمزة رضي الله عنه و
اصحابه من مكة انا ندمنا وقد سمعناك تقرأ
والذين لا يدعون مع الله الها آخر الآيات
وقد فعلنا كل ذلك فنزلت الا من تاب
وامن وعمل صالحا فبعث اليهم فقالوا
نخاف ان لا نعمل صالحا وفي رواية فقال
الوحشي هذا شرط شديد لعلي لا اقدر عليه
فنزلت ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر
ما دون ذلك لمن يشاء فقالوا نخاف ان لا
نكون من اهل المشيئة فنزلت ان الله يغفر
الذنوب جميعا فاقبلوا مسلمين و
قال الامام البيضاوي وتقييده بالتوبة
خلاف الظاهر ويدل على اطلاقه فيما عدا الـ

قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به
والتعليل بقوله انه هو الغفور
الرحيم على المبالغة
والحمد لله
على التمام

ثالثاً : في التاريخ :

١ ـ طبقات الفقهاء (مخطوط) مكتبة سُراي طبقو زادة (استانبول) ..
٢ ـ طبقات المجتهدين (مخطوط) مكتبة سُراي طبقو زادة (استانبول) ..

رابعاً : في الأصول :

١ ـ تعليقة على أوائل التلويح للتفتازاني (طبع) .
٢ ـ تغيير التنقيح على تنقيح الأصول (طبع) .

خامساً : في اللغة :

له عدة رسائل في اللغة ، قيل : إنها تزيد على ثلاثمائة رسالة في اللغة ، والذي طبع في اللغة منها زهاء أربعين رسالة ، منها :

(الكلمات المعربة ، كاد في أصل الوضع ، والتوسع في اللغة ، وفي تحقيق التغليب ، وفي أن التوسع شائع ، وفي تحقيق المشاكلة ، وفي رفع ما يتعلق بالضمائر من الأوهام(٨) ..) .

من معاصريه : من معاصريه ، جلال الدين السيوطي ، واختلف العلماء في أيهما أدق نظراً ، قال عنه صاحب الفوائد البهية : كان في كثرة التأليف وسعة الاطلاع في الديار الرومية كجلال الدين السيوطي في الديار المصرية ، وعندي أنه أدق نظراً من السيوطي وأحسن فهماً .

ولكن صاحب الفوائد استدرك قائلاً : وهو وإن كان مساوياً للسيوطي في سعة الاطلاع في الأدب والأصول ولكن لا يساويه في فنون الحديث ، فالسيوطي أوسع نظراً وأدق فكراً في هذه الفنون منه بل من جميع معاصريه .(٩) ..

المناصب التي شغلها :

١ ـ تولى التدريس والقضاء بمدينة أدرنة وولاية الأناضول ..

٢ ـ تولى أخيراً الافتاء في القسطنطينية وصار بها مفتياً إلى أن توفي ..

تاريخ دخوله مصر :

كان ابن كمال باشا قاضياً بالعسكر في ولاية الأناضول ، ولما اتجه سليم الأول إلى الشام سنة ٩٢٢ هـ صحبة ابن كمال باشا ..

وفي الثامن من محرم سنة ٩٢٣ هـ دخل السلطان سليم القاهرة لتخليصها من الجراكسة وبصحبته ابن كمال ، وهناك التقى بعلماء مصر ولقي منهم حفاوة وتكريماً ، وتناظروا وتباحثوا معه (١٠).

وبعد ذلك يحتمل أن يكون ابن كمال باشا قد عاد إلى القسطنطينية في شهر شعبان سنة ٩٢٣ هـ الموافق أوائل سبتمبر ١٥١٧ م ..

نسخ المخطوطات وتوثيقها :

النسخ التي عثرت عليها لهذه المخطوطة ثمان :

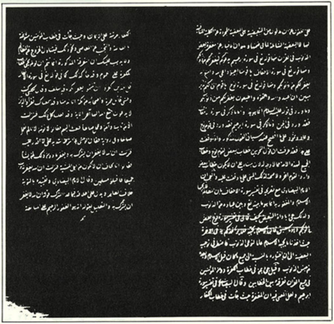

١ ـ واحدة مطبوعة ، بدون تحقيق ضمن عدة رسائل لابن كمال باشا في كتاب برقم $\frac{\text{٢١٠/٨}}{\text{ك ش ر}}$ بالمكتبة المركزية بجامعة الملك سعود بالرياض، نشره أحمد جودت، مؤرخ تركي وصاحب جريدة إقدام بالآستانة ، طبعهُ في مطبعة إقدام بدار الخلافة العلية سنة ١٣١٦ هـ ، وقد جَعَلْتُ هذه النسخة هي الأصل لطبعها ، ورمزت لها بالرقم (١) ..

٢ ـ ثلاث نسخ من جامعة الملك سعود ، المكتبة المركزية ، قسم المخطوطات ، **الأولى** ، كاملة وبعنوان : « رسالة في تفسير (من) التبعيضية » للمولى الشهير بابن كمال باشا ، وهي برقم ٨/٢٣٨ وصفحاتها أربع ، الصفحات الثلاث الأولى ، كل منها ٢١ سطراً والرابعة عشرون سطراً .. وفي نهايتها تاريخ الانتهاء من نسخها بالعبارة الآتية : (تمت الرسالة بعون الله وفرغ منه في آخر شهر رجب سنة ٩٥٩ هـ) ورمزت لها بالرقم (٢) ..

الثانية ، كاملة أيضاً ، وبدون عنوان ، ضمن مجموعة برقم ١٦٦٨ وكلها منسوبة إلى ابن كمال باشا ، وصفحاتها اثنتا عشرة صفحة ، الصفحة الأولى بها خمسة عشر سطراً ، وباقي الصفحات كل منها سبعة عشر سطراً والسطر الأول من الصفحة الخامسة والسادسة غير واضح ، وفي نهايتها عبارة (والحمد لله على التمام) .

والثالثة ، ناقصة ، ورقة واحدة عدد أسطرها ٢١ ، وبعنوان : (رسالة تتعلق بـ (مِنْ) التبعيضية لابن كمال باشا زادة .. وهي برقم ٤٧٦٩ ضمن مجموعة لابن كمال باشا ، ولم يذكر اسم الناسخ في هذه النسخ الثلاث ، وقد رمزت لهذه النسخة بالرقم (٤) ..

٣ ـ أربع نسخ من المكتبة العربية للمخطوطات النادرة بجامعة برنستون بأمريكا ، وهي كالآتي :

الأولى ، برقم ٢٩٠٤ ، وهي أربع صفحات ، الصفحة الأولى ٢١ سطراً .. والثانية والثالثة كل منهما ٢٣ سطراً ، والرابعة ٢٤ سطراً .. والعنوان فيها غير واضح ، والصفحة الثانية بها طمس خفيف وفي نهايتها عبارة (قد تم : الرسالة التبعيضية لابن كمال باشا .. رحمه الله رحمة واسعة) ورمزت لها بالرقم (٥) ..

الثانية ، برقم ٨٣٢ وهي ست صفحات واضحة ، بالصفحة الأولى عشرون سطراً وفي كل من الثانية والثالثة والرابعة والخامسة ٢١ سطراً .. أما السادسة ففيها أربعة عشر سطراً ، وعنوانها : هذه رسالة في التبعيضية لابن كمال باشا ، ورمزت لها بالرقم (٦) ..

الثالثة ، برقم ١٠٢٨ وهي ست صفحات ، بالصفحة الأولى أربعة عشر سطراً ، وفي كل من الثانية والثالثة والرابعة والخامسة واحد وعشرون سطراً ، أما الصفحة السادسة ففيها ثمانية عشر سطراً ، وبها هامش لا يخص الرسالة وإنما يخص رسالة قبلها خاصة بالأحكام الفقهية ، وفي نهايتها : (تمت الرسالة التبعيضية بعون الله تبارك وتعالى وتوفيقه) ، وقد رمزت لها بالرقم (٧) ..

الرابعة ، برقم ٣٣٣٠ ، وبدون عنوان وبها خمس صفحات بالصفحة الأولى خمسة عشر سطراً وفي كل من الثانية والثالثة والرابعة ٢٣ ثلاثة وعشرون سطراً .. أما الخامسة فيها سبعة أسطر ، والعبارة في نهايتها (تمت الرسالة) وقد رمزت لها بالرقم (٨)..

• التحقيـــق •

رسالةٌ في الفرقِ بين « مِنْ » التَّبعِيضيَّةِ و « مِنْ » التَّبيِينيَّة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لوليّه والصلاةُ على نبيِّه ..

اعلمْ(١١) أنَّ البَعْضيَّةَ المعْتبرةَ في (مِنْ) التَّبعِيضيَّةِ هِيَ البَعْضِيَّةُ فِي الأَجْزَاءِ لا البَعضيّة فِي الأفراد على خِلاَفِ التنكِيرِ الَّذِي يكونُ للتَّبعِيضِ على زَعْمِ الفَاضِلِ الشَّرِيف ،(١٢) فإنَّ المُعْتَبرَ فيه هي البَعْضِيَّةُ فِي الأَفرادِ لا البعضِيَّة فِي الأَجْزَاءِ وبه تفارق(١٣) « مِنْ » التَّبعِيضيَّةُ « مِنْ » البَيَانِيَّةَ على ما صرَّح به الرّضِيِ حيثُ قال(١٤) في شرح الكَافية : وتعرفها أيْ (مِنْ)(١٥) البيانية بِأنْ يَكُونَ قَبْلَ (مِنْ) أو(١٦) بعدها مُبْهَمٌ يَصْلُحُ أنْ يَكُونَ المجرورُ بـ « مِنْ » تَفْسِيراً لَهُ ، ويَقَع(١٧) ذلك المجرورُ على ذلك المُبْهَمِ ، كما يُقال مثلا للرجس : إنَه الأَوثانُ وللعشرين(١٨) إنها الدراهمُ ، فِي قولك عشرون من الدراهمِ(١٩) ، وللضَمِير فِي قولك : عَزّ مِنْ قَائِلٍ : إنه القَائِلُ ، بِخلاَفِ التَّبعِيضيَّةِ ، فَإنَّ المجرورَ بِهَا لا يطلق على مَا هُو مذكورٌ قَبْلها أو بَعْدها ، لأَنَّ ذلك المذكورَ بعضُ المَجْرُورِ ، واسمُ الكُلِّ لا يَقَعُ على البَعْضِ ، فَإذَا قُلْت : عِشْرُونَ مِنَ الدَّراهم ، فَإنْ أشرْتَ بالدَّراهِمِ إلَى دَرَاهِمَ مُعَيَّنةٍ أكثر مِنْ عِشْرِين ، فَمِنْ مُبَعِّضَة ، لأَنَّ العشْرِينَ بَعْضُها ، وَإنْ قَصَدْتَ بالدَّراهِمِ جِنْسَ الدَّراهِمِ فَهِيَ مُبَيِّنَةٌ لِصِحَّةِ(٢٠) إطلاَقِ المَجْرُورِ إلى(٢١) العِشْرِين .. إلى هنا كَلاَمُه ..

وأمَّا أنَّ المُعْتَبَرَ في التَّنْكِيرِ(٢٢) للتَّبعِيضِ هو(٢٣) البَعْضِيَّة(٢٤) في الأفراد على خِلاَفِ مَا فِي (مِنْ) التَّبعِيضِيَّةِ ، فقد صرَّح به الفاضلُ الشريفُ في الحَوَاشي التي عَلَّقَها على شَرْحِ التلخيص وبنى عليه الرد على الشارح في :(٢٥) وكتقليل(٢٦) المدة في قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً ﴾(٢٧) ذكَر ليلاً مع أنَّ الإسْرَاءَ لا يكونُ إلاّ بالليْلِ ، للدّلالة على تقليل المدة وأنَّه أُسرى في بعض اللَّيْلِ ، حيث قال : الدلالةُ على البَعْضِيَّةِ مذكورةٌ في الكشّاف ، واعترض عليه بأنَّ البَعْضِيَّةَ المستفادةَ من التنكيرِ هي البعضيةُ في الأفرادِ لا البعضيةُ في الأجزاءِ ، فكيف يُسْتَفادُ من قوله : ليلا : أن الإسراءَ كان في بعضٍ من أجزاء ليلة ،(٢٨) فالصوابُ أنَّ تنكيره لدفع تَوَهُّمِ كَوْنِ الإسْرَاءِ في ليالٍ أو لإفَادَةِ تعظيمه .(٢٩)

وإنَّما قُلْنَا : في زعمه لأنَّهُ خالَفَ فيه الشيخَ عبد القاهر(٣٠) فإنَّه قال في دلائل الإعجاز : إنَّ التنكيرَ في « حياة » في قوله تعالى :(٣١) ﴿ ولَكُمْ فِي القِصَاص حَيَاةٌ ﴾ ، للدَّلالةِ على أنَّ تلك الحياةَ بعضُ حياةِ المهمومِ(٣٢) بقتلِهِ ، والعلاَّمةُ الزمخشري(٣٣) ، فإنَّهُ صَرَّحَ في مَواضِعَ مِنَ الكَشَّافِ(٣٤) بِأنَّهُ قَدْ يُقْصَدُ بِالتنكِيرِ الدلالةُ على البَعْضِيَّةِ في الأَجْزَاءِ منها ما ذكره في قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً ﴾ ..

ومنها ما ذكره في تلك السورة أيضاً حيث قال : فإنْ قلت(٣٥) هَلاَّ عرّف الزبور ، كما عُرِّف في قوله(٣٦) : ﴿ ولقد كَتَبْنَا في الزَّبُور(٣٧) ﴾ قلت : يَجُوزُ أن يَكُونَ الزَّبور(٣٨) وزبورا ،(٣٩) كالعباس وعباس ، والفضل وفضل وأنْ يُريد(٤٠) : وآتينا دَاوُدَ بعضَ الزبور وهي الكتبُ ، وأن يريد ما ذكر فيه رسول الله ـ ﷺ ـ من الزبور(٤١) ، فسمّى ذلك زبورا لأنه بعض الزبور كما سُمِّي بعضُ القرآنِ قرآنا(٤٢) ..

ومنها ما ذكره في سورة الحجرات(٤٣) وتنكير القوم والنساء ، يحتمل معنيين ،(٤٤) أن يُرادَ : لا يسخر بعض(٤٥) المؤمنين والمؤمنات من بعض ، وأنْ يُقْصَد إفادةُ الشيوع(٤٦) وأنْ يصير كلُّ جماعة منهم منهيةً عن السخريّة ..(٤٧)

وخالفَ المعقولَ أيضاً ،(٤٨) لأنَّ معنى التنكير في الأَصْل التقليلُ واستعمالُه في التبعيض باعتبار تضمنه التقليلَ ولا اختصاص(٤٩) لَهذا(٥٠) الاعتبار بأَحَدِ وَجْهَي البعضيةِ ..(٥١)

ثم اعلم أنَّ البعضيةَ التي تدل(٥٢) عليها « مِنْ » التبعيضيةُ هي البعضيّةُ المجرَّدةُ المنافيةُ للكلية لا البعضيةُ التي تنتظم ما في(٥٣) ضمنِ الكلية ، يرشدك إلى هذا أنه قال صاحب

الكشاف في تفسير قوله تعالى : ﴿ وممَّا رزقْناهُمْ يُنفِقُون(٥٤) ﴾ : وأُدخل « مِنْ » التبعيضيةُ صيانةً لهم وكفًّا عن الإسراف والتبذير المنهي عنه(٥٥) ولم يُنْكر عليه أحدٌ من الناظرين فيه ..

ومبنى ما ذكره على أنَّ مدلولَ « مِنْ » التبعيضيةِ هو(٥٦) البعضيةُ المجردةُ عن الكلية وأيضاً يرشد(٥٧) إليه زيادةُ(٥٨) « مِنْ » التبعيضيةِ في قوله تعالى : ﴿ وآمنوا به(٥٩) يَغْفِرْ لَكُمْ من ذنوبكم(٦٠) ﴾ فإنَّهُ لو كَانتْ دلالتُها على مطلقِ البعضيةِ الشاملةِ لمَا في ضِمْنِ الكلّيةِ لضَاعَ تلك الزيادة وفات الدلالة على أنَّ المغفورَ بالإيمان بعضُ الذُّنُوبِ لاَ كُلُّهُ ..

قال الإمامُ البيضاوي في تفسيره بعض ذنوبكم ، وهو ما يكونُ عن(٦١) خالص حقِّ الله تعالى ، فإنَّ المظالمَ لا تُغْفَرُ بالإيمانِ ،(٦٢) بل نقولُ : لو كان مدلولُ « من » المذكورةِ البَعضيّةَ الشاملةَ لما في ضِمْنِ الكُلّيةِ المجتمعةِ معها لَما تَحقَّق الفرقُ بينها وبين « مِنْ » البيانيةِ من جِهةِ الحكمِ ولما تيسَّرَ(٦٣) تمشيةُ الخلافِ بين الإمامِ(٦٤) وصاحبَيْهِ ،(٦٥) فيما إذَا قال : طَلّقِي نفسَكَ من ثلاث ما شئت ، بناء على أنَّ « مِنْ » للتّبعيضِ عنده وللبيان عندهما ، قال في الهداية :(٦٦) وإنْ قال لها طَلِّقِي نفسَك منْ ثلاثٍ مَا شئتِ فلها أنْ تُطَلِّقَ نفسَها واحدة وثنتين ولا تطلق ثلاثاً عند أبي حنيفة ..

وقالا : تُطلّق ثلاثاً إنْ شاءت : لأنَّ كلمةَ « مَا » محكمةٌ في التعْمِيم ، وكلمةُ « مِنْ » قد تستعملُ للتمييز فيحمل على تمييز الجنس ، ولأبي حنيفة أنَّ كلمةَ (من) حَقيقةٌ في التّبعِيضِ ، و (ما) للتعميم ، فيعمل بهما ،(٦٧) انتهى ..

ولا خفاءَ في أنَّ بِناءَ الجواب المذكور على كون « مِنْ » للتّبعِيض إنَّما يَصِحُّ إذَا كانَ مدلولُها البعضيَّةَ المجردةَ عن الكليةِ المنافيةِ .

ويا عجباً لصاحب(٦٨) التوضيح في تقرير(٦٩) الخلافيّةِ المذكورةِ حَيْثُ استَدَلَّ على أولَويّةِ التبعيض بتَيَقُّنِه ، قائلاً(٧٠) : التّبعِيضُ(٧١) مُتَيَقَّنٌ ، لأنّ « مِنْ » إذَا كان للتبعيضِ فظاهرٌ ، وإنْ كان للبيان فالبعضُ مرادٌ ، فإرادةُ البعضِ مُتَيَقَّنةٌ ،(٧٢) ولم يَدْرِ أنَّ البعضَ المرادَ قطعاً على تقدِيرِ(٧٣) البَيَانِ ،(٧٤) البعضُ العَامُّ لِمَا في ضِمْنِ الكُلّ لا البعضُ المجرَّدُ ، المرادُ ههنا ..

فبالتّعْلِيلِ على الوَجْهِ المذكور لا يَتِمُّ التقريبُ بل لا انطباق بين التعليل والمعلّل فتأمل ..

ولقد أصَابَ الفاضلُ التفتازاني ،(٧٥) حيث قال فيما علّقَهُ على التّلْوِيحِ مستدلاً على أنَّ

البعضيّةَ التي تَدُلُّ عليها « مِنْ » ، هي البعضيّةُ المجردةُ المنافيةُ للكلّيةِ لا البعضيّة التي هي أعَمُّ من أنْ تكونَ في ضِمْنِ الكُلِّ أوْ بِدُونِهِ ،(٧٦) لاتّفَاقِ النُّحاةِ على ذلك حيث احتَاجُوا إلى التوفيق بين قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ من ذُنُوبِكُم(٧٧) ﴾ وقوله تعالى : ﴿ إنَّ اللهَ يَغفِرُ الذنوبَ جميعاً(٧٨) ﴾ .. بأنْ(٧٩) قالوا : لا يَبْعُدُ أنْ يغفر جميعَ الذنوبِ لقوم وبعضَها لقوم ، أو خِطَاب البعضِ لقومِ نُوح ـ عليه السلام ـ وخطاب الجميعِ لهذه الأمة ، ولم يذهب أحَد(٨٠) إلى أنَّ التبعيضَ لا ينافي الكلية ..(٨١)

ولم يُصِبْ الشريفُ الفاضلُ في رَدِّهِ عليه قائلاً : وفيه بحث إذِ الْفَاضِلِ الرَّضِي صَرَّحَ بعدم المنافاة بينهما حيث قال :

ولو كان أيضاً خطاباً إلى أمة واحدة فغفران(٨٢) بعض(٨٣) الذنوب لا يناقض غفران كلها ،(٨٤) بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها ، لأن قول(٨٥) الرضي غَيْرُ مرضي ، لما عرفت أنَّ مدلولَ « مِنْ » : البعضيّة(٨٦) المجردةُ المنافيةُ للكلية ،(٨٧) ففي قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ دلالةٌ على عدم غفران بَعْضِ الذنوب وتصريحُهُ بِعَدَمِ المُنَافَاة بينهما لا يَقْدَحُ الاحتجَاجَ باتّفَاقِ السَّلَف الثابت بإظهارهم الاحتياج(٨٨) إلى التوفيق المذكور ..

ثم(٨٩) إنَّ في تحريره قصوراً ، فإنَّ عبارة أيضاً في قوله : ولو كَانَ أيْضاً خطاباً إلَى أُمَّةٍ واحدة لم يصب محزَّها وكان حَقُّ التَّعْبِيرِ أنْ يُقَالَ وعلى تَقْدِيرِ أنْ يكُونَ الخطابُ إلَى أُمَّةٍ واحدةٍ ... إلخ ..

وكذا لم يُصِبْ صاحبُ(٩٠) المقاليدِ في رَدِّ ما نقله ابنُ الحَاجِبِ ، حيث قال : وحُجَّةُ أبِي الحسن(٩١) أنه قد جاء : إنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ، فلو لم يُحْمل قوله تعالى :﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ ، على الزيادة لَحُمِلَ على التَّبْعِيضِ فيلزم التناقض ،(٩٢) كذا قاله ابن الحاجب ، وهو غير سديد ،(٩٣) لأنَّ المُوجَبَةَ الجُزْئِيَّةَ مِنْ لوازِمِ المُوجَبَةَ الكلية ولا تَنَاقُضَ بين اللازم والملزوم ،(٩٤) ، لأن مَبْنَاهُ أيضاً(٩٥) الغفولُ عن أنَّ مدلولَ « مِنْ » التبعيضيّةِ هي البعضيّةُ المجَرَّدَةُ عن الكلّيةِ المنافيةِ لها لا الشّامِلة(٩٦) لما في ضمنها ..

واعلم أنَّ الإخْبَارَ عَنْ مَغْفِرة بعضِ الذُّنُوبِ وَرَدَ في القرآنِ في مواضعَ ، منها قولُه تعالى في سورة إبراهيم : ﴿ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ومنها قولُه تعالى في سورة الأحقاف : ﴿ يا قومنا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ومنها قولُه تعالى في سورة نوح

ـ عليه السلام ـ ﴿ يا قومِ إنّي لكُمْ نذير مُبِين أنِ اعْبُدُوا الله واتقُوهُ وأطِيعُون يَغْفِرْ لكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ وما ورد في قوم نوح ـ عليه السلام ـ إنما هو هذا ..

وأما ما ذُكِر في سورة الأحقاف فقد وَرَدَ في الجِنّ ،(٩٧) وما ذُكر في سورة إبراهيم فقد وَرَدَ في قوم نوح ـ عليه السلام ـ وعاد وثمود على ما أفصح عنه سياق القول المذكور ..

وإذَا وَقَفْتَ على هَذَا فَقَدْ عَرَفْتَ أنَّ قوْلَ النحويين : خطابُ البَعْض لقوم نوح ـ عليه السلام ـ وخطابُ(٩٨) الجميع(٩٩) لهذه الأمة مما لاَ وَجْهَ لَهُ ، لأن مَبْنَاهُ على أنْ لاَ يكُونَ خطابُ البَعْضِ وَارِداً(١٠٠) لِقَومِ آخرين ،(١٠١) ولا صِحّةَ لذلك المبني على ما وقفت عليه ..

والعجبُ أنَّ الإمَامَ البيضاوي مع تصريحه في(١٠٢) سورة إبراهيم وتفسير سورةِ الأحقاف بِأنَّ المظالمَ لا يَجُبّها الإسلامُ والمغفورُ به إنّما هُو ما بينه تعالى وما بين(١٠٣) عبادِه من الذنوب ، ولذلك جِيء بأداةِ التبعيض ، كيف قال في تفسير سورة نوح ـ عليه السلام ـ بعضُ ذنوبكم ، وهو ما سبق ، فإنّ الإسلامَ يجبُّهُ ، فلا يُؤَاخِذْكُم بِهِ في الآخرة حيث أخذ ما يجبُّهُ الإسلام عَامًّا لنوْعَي الذُّنوبِ ، فاضْطُرَّ(١٠٤) في توجيه البعض إلى أنَّ اعتباره(١٠٥) بالنسبة إلى جميع ما كان قبل الإسلام وبعده من جنس الذنب ،(١٠٦) وقيل : جِيء بـ (مِنْ) في خطابِ الكفرة دون المؤمنين في جميع القرآن تفرقةً بين الخطابين ..(١٠٧)

وقال البيضاوي في تفسير سورة إبراهيم : ولَعَلَّ المعنَى فيه أنَّ المغفرةَ حيث جاءت في خطاب الكُفَّارِ مرتبةٌ على الإيمان وحيثُ جاءت في خطاب المؤمنين مشفوعة بالطاعة والتجنب عن المعاصي ونحو ذلك فيتناول الخروج عن المظالم ..(١٠٨)

ولا يخفى(١٠٩) عليك أنَّ التفرقَة المذكورةَ ، إنَّمَا تَتِمُّ أنْ لَوْ لَمْ يَجِيءْ الخطابُ على(١١٠) الكفرة على العموم ، وقد جاء كذلك كما في قوله تعالى : في سورة الأنفال ﴿ .. قُلْ لِلّذِينَ كفَرُوا إن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ ما قَدْ سَلَف ﴾(١١١) .. وقال الكلبي(١١٢) : كتب وَحْشِيّ قاتلُ حمزةَ وأصحابه ـ رضي الله عنهم ـ من مكة ، إنَّا نَدِمنا وقد سمعناك تقرأ ، والذين لاَ يَدْعُون مَعَ الله إلَهاً آخر ...(١١٣) الآيات ،(١١٤) وقد فَعَلْنَا كُلَّ ذلك ، فنزلت ، إلاَّ مَنْ تَابَ وآمن وَعَمِلَ صَالِحًا ،(١١٥) فبعث إليهم فقالوا : لاَ نأْمَنُ أنْ لا نعمل صَالحاً ، وفي رواية ، فقال الوحشي(١١٦) : هذا شرط شديد لعلّي لا أقدرُ عليه ، فنزلت ، إن الله لاَ يَغْفِرُ أنْ يُشْرَكَ بِه وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِك لِمَنْ يَشَاء(١١٧) .. ، فقالوا : نخافُ أن لا نكونَ من أهلِ المشيئة ،

فنزلت ، إن الله يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ،(١١٨) فأقبلوا مسلمين ..(١١٩)

وقال الإمامُ البيضاوي : وتقييدُه بالتوبةِ خلافُ الظاهر ويَدُلُّ على إطلاقه فيما عدا الشرك ، قوله تعالى : ﴿ إنَّ الله لاَ يَغْفِرُ أنْ يُشْرِكَ بِهِ ﴾ ، والتعليل بقوله : إنه هُو الغَفُورُ الرَّحِيم على(١٢٠) المبالغة(١٢١) ..

التعليـــق :

١ ـ عرض المؤلف رأي العلماء في الفرق بين (مِنْ) التبعيضية ، (مِنْ) التبيينية فذكر كلام الرضى في الكافية حول الفرق بينهما بأن (مِنْ) التبيينية تعرف بأن يكون قبل (مِنْ) أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور بها تفسيراً لما قبلها . وهذا هو ما اتفق عليه العلماء في كتب اللغة والنحو .

ولكنه حدث خلاف بين العلماء في كتب الأصول والفقه بسبب معنى (مِنْ) وكونها بين التبعيض والبيان .

فالمعاني التي وضعت لـ (مِنْ) في اللغة متصورة لا عن طريق الجوهر والأساس فيها وإلا كانت أصلية فيها . فمثلاً في قوله تعالى : ﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ﴾ (النور ٥٥) قيل : إن (مِنْ) بيانية ، أي الذين هم أنتم ؛ لأن الخطاب للمؤمنين ؛ فهذا لم يتصور فيها التبعيض . (البرهان في علوم القرآن جـ ٤ ص ٤١٧) ، وقد يتصوّر فيها التبعيض ويقدر الخطاب عاماً للمؤمنين وغيرهم ، ومن هنا كان الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه في المسألة التي ذكرها ابن كمال باشا في رسالته هذه ، وأيضاً بين علماء اللغة .

ثم نجد الأخفش في كتابه معاني القرآن (جـ ٢ ص ١٤٣) يقول في قوله تعالى : ﴿ يُخرج لنا ممّا تُنبتُ الأرضُ منْ بَقْلِها وقِثّائِهَا ﴾ ، وإن شئت جعلته على قوله : ما رأيت من أحد ، تريد ما رأيت أحداً ، وهل جاءك من رجل ، تريد : هل جاءك رجل ، فهو بذلك جعل (مِنْ) زائدة في الآية ، ولكن الحقيقة كما بيّن ابن كمال في الرسالة ، أن (مِنْ) هنا بيانية ، ذلك أن الآية أولاً تشير إلى ما تنبته الأرض من بقلها وقثائها إجمالاً وعاماً في الاسم الموصول (ما) دون بيان وإيضاح جنس المزروع وذلك في قوله (يخرج لنا مما تنبت الأرض) فجاءت الآية بعد ذلك ببيان ما يراد جنسه بقوله تعالى (من بقلها وقثائها) ، ولم يذكر المفعول للفعل (يخرج) لتعظيم شأنه عند اليهود ، وهو المفهوم من سياق الآية كما أنه إذا جعلنا المفعول محذوفاً على تقدير (شيئاً) كما قال الأخفش لزم على ذلك وجود (مِنْ) لتكون هي ومجرورها صفة للمحذوف ، وفي هذه الحال ، هي بيانية أيضاً لأنها

بيَّنت وأوضحت المفعول به ، فبقي ما يؤكد أنها بيانية ـ كما قال العلماء ـ بأن ما بعدها يصدق على ما قبلها ، ومن ثَمَّ كان القول بأنها زائدة ضعيفاً .

٢ ـ (مِنْ) بين التبعيض والزيادة :

قال سيبويه : لا تزاد (مِنْ) إلا في النفي ، ورد عليه الرضى قائلاً : (فلو قال : في غير الموجب كان أسدَّ) .

والخلاصة أن علماء اللغة والنحو اتفقوا على أن (مِنْ) لا تزاد إلا في كلام موجب .

وأمام هذا يلزم أن نقول : إن زيادة (مِنْ) جاء لمعنى ، إلا أن الكلام يخلو من هذا المعنى الذي زيدت فيه (مِنْ) من أجله ؛ لأننا إذا لم نقل بهذا ألزم على زيادة (مِنْ) في القرآن الكريم زيادة حرف بدون معنى وهذا باطل .

هذا وإن كانت زائدة ، فإن المعاني التي وضعت لها متصورة فيها لا عن طريق الجوهر والأساس ، ولهذا اشترط النحاة في زيادة (مِنْ)

١ ـ أن يكون ما دخلت عليه نكرة عامة .

٢ ـ أن تكون في غير الموجب ؛ لأن التبعيض في أصل الوضع والمراد من زيادتها نفي التبعيض فيتسلط النفي على معنى التبعيض المستفاد منها فيتأكد المعنى المراد ، وهذا كما في قوله تعالى : ﴿ وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ﴾ (الأنعام ٥٩) ، لهذا لا يرى سيبويه وجمهور النحاة زيادة (مِنْ) في الموجب ؛ لأن استغراق الجنس في الموجب محال ، إذ لا يُتصوّر مجيء جميع الناس في مثل : جاءني من رجل ويتصورُ ذلك في النفي وهذا في مثل : ما جاءني من رجل فلا تقول : جاءني من رجل وهذا هو الصواب وما أجمع عليه النحاة ، بخلاف ما قاله الأخفش من جواز زيادة (مِنْ) في الموجب ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ وآمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ (الأحقاف ٣١) لأن هذه الآية تتعارض على رأيه مع قوله تعالى : ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعا » (الزمر ٥٣) كما احتج أيضاً بقوله تعالى : ﴿ ونكفر عنكم من سيئاتكم ﴾ (البقرة ٢٧١) وهذا هو ما جاء في كتاب المعاني (جـ ١ ص ٩٩) : (فإن قلت : إنما يكون هذا في النفي والاستفهام فقد جاء في غير ذلك ﴿ ونكفر عنكم من سيئاتكم ﴾ وقد مال إلى رأي الأخفش ابن مالك واستشهد بقول عائشة ـ رضي الله عنها ـ (كان يصلي جالساً فيقرأ وهو جالس فإذا بقي من قراءته نحوا من كذا) : [شواهد التوضيح من ص ١٢٥ – ١٢٨] فزيادة (مِنْ) في الآية (يغفر لكم من ذنوبكم) على رأي الأخفش لا مبرر له والصواب هو ما ذهب إليه النحاة .

والواقع أن النحاة أيضاً أخطأوا في فهم معنى التبعيض بـ (مِنْ) مما حمل الأخفش على التوفيق بين الآيتين دفعاً للتعارض .

وابن كمال في رسالته هذه أوضح محل النزاع والخلاف بين البصريين والأخفش حول زيادة (مِنْ) في الموجب .

والسبب المباشر في ضعف رأي الأخفش هو مبنى الكلام بينه وبين النحاة والمفسرين ، حيث إنهم اعتبروا معنى (مِنْ) في الآية (يغفر لكم من ذنوبكم) التبعيضية الشاملة لما هو في ضمن الكلية ، بمعنى أن الله تعالى ، يغفر لكم بعض ذنوبكم لما في ضمن الذنوب جميعاً ، فلا تنافي البعضية الكلية ، فاحتاج الأخفش إلى أن يحمل (مِنْ) وهي على هذا المبنى على الزيادة للتوفيق بين هذه الآية وبين الآية : ﴿ إن الله يغفِرُ الذنوبَ جميعا ﴾ ، فلو أن الأخفش بنى كلامه على مبنى الكلام الذي أوضحه ابن كمال في رسالته هذه وبَيَّنَ به فساد اتجاه النحاة وضعف رأي الأخفش بأن البعضية هنا تنافي الكلية ، إذ المراد من بعض ذنوبكم : الذنوب التي هي في حق الله تعالى ، ولا تشملها الذنوب التي هي في حق العباد فكلها يطلق عليها لفظ الذنوب ، وهذا إذا كان الخطاب للمؤمنين ، أما الكفار فإن الإسلام يجب ما قبله : ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعاً ﴾ .

ومن ثَمَّ كان الصواب مع سيبويه وجمهور النحاة من جهة وليس معهم من جهة توجيه مبنى الكلام حول معنى (مِنْ) في الآية الكريمة ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ للتوفيق بينها وبين الآية ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعا ﴾ .

٣ ـ التنكير والتبعيض :

عرض المؤلف آراء العلماء حول التنكير الذي يراد به التبعيض ، وذكر أن في (ليلا) في قوله تعالى : ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ليلا ﴾ للتقليل ، وبين رأي التفتازاني في أن التنكير في (ليلا) لتقليل المدة وأنه أسرى به في بعض الليل .

ثم بين رأي الجرجاني في تنكير لفظ (حياة) في الآية الكريمة ﴿ ولكم في القصاص حياة ﴾ بأن المراد من التنكير التبعيض في الأفراد والأجزاء وكذلك رأي الزمخشري في الكشاف أما التبعيض بـ (مِنْ) فإنما يكون في الأجزاء ، كما بين رأي السيد الشريف الجرجاني الذي قصر التنكير على التبعيض في الأفراد وبهذا أظهر ابن كمال آراء العلماء حول أن التنكير يراد به التبعيض وقد يراد به التقليل ، واستعماله في التبعيض باعتبار تضمنه التقليل ، كما أنه قد يراد به التعظيم ، كما في تنكير (ليلا) .

وبهذا ظهر لنا أن ابن كمال يعد من المجتهدين الذين قرأوا الأصول والفروع من العلوم ما هيأ لهم أدوات الاجتهاد ■

◆

● الهوامش ●

(١) الشقائق النعمانية . بيروت . دار الكتاب العربي ١٣٩٥ ص ٢٢٦ .

(٢) الفوائد البهية في تراجم الحنفية . مصر السعادة ١٣٢٤ هـ جـ ١ ص ٤٠٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) مجلة المقتبس . المجلد السابع ١٤٠٦ هـ ـ دمشق . هامش .

(٥) الفوائد البهية ص ٢٢ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) الشقائق النعمانية ص ٢٢٦ والطبقات السنية في تراجم الحنفية ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٨) رسائل في اللغة لناصر الرشيد ط النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١ هـ/١٩٨٠ م .

(٩) الطبقات السنية في تراجم الحنفية ص ٤١٢ والفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٤١٢ .

(١٠) الطبقات السنية ص ٤١١ وتاريخ الدولة العثمانية ص ٧٦ - ٧٧ .

(١١) (اعلم) سقط من (٣) .

(١٢) هو علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) .
انظر الاعلام . بيروت . دار العلم للملايين ١٩٨٤ جـ ٥ ص ٧ .

(١٣) يفارق في جميع النسخ .

(١٤) حيث قال : (ذكر في شرح الكافية) بزيادة (ذكر) في (٥) .

(١٥) (أي تعرف) بزيادة (تعرف) في (٣) ، (٥) ، (٦) وهي من كلام المؤلف .

(١٦) (وبعدها في (٣) .

(١٧) في الكافية : (ويقع اسم ذلك المجرور) .

(١٨) ولـ (عشرين) في جميع النسخ فيما عدا الأصل وهو موافق لما جاء في الكافية .

(١٩) (في قولك عشرون من الدراهم) سقط من النسخ كلها وهي في شرح الكافية ، (انظر شرح الكافية . بيروت . دار الكتب العلمية ١٣٠٠ هـ جـ ٢ ص ٣٢٢) .

(٢٠) في الكافية : (لصحة إطلاق اسم المجرور) .

(٢١) لصحة إطلاق المجرور على العشرين في (٦) ، (على عشرين) في (٣) ، (٥) . .

(٢٢) (التبعض) في جميع النسخ وفي (١) . للتبعيض .

(٢٣) (وهو) في (٦) .

(٢٤) (التبعيضية) في (٥) .

(٢٥) (في قوله) في (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) .

(٢٦) (ولتقليل) في (٣) ، (٥) ، (٦) .

(٢٧) الآية الأولى من سورة الاسراء .

(٢٨) (كان في بعض أجزاء الليل) في (٣) وفي حاشية الشريف الجرجاني (ليلة واحدة) استانبول . دار سعادات ـ مطبعة عثمانية ١٣١٠ هـ ص ١٦٧ .

(٢٩) حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول ، ص ١٦٧ .

(٣٠) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، النحوي اللغوي مؤسس علم البيان وصاحب أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز (ت ٤٧١ هـ) . (انظر شذرات الذهب ـ بيروت ط ثانية . دار المسيرة ١٣٩٩ هـ ج٣ ص ٣٤٠) .

(٣١) (في قوله تعالى) سقط من (٢) ، (في) سقط من (٦) .

(٣٢) العبارة (في) (٢) ، (٦) : على أن تلك الحياة المهموم بقتله ، وفي (٦) : (للدلالة على تلك الحياة الموهم بقتله) .

والعبارة في الدلائل هي : (لما كان الإنسان إذا علم أنه إذا قَتَلَ قُتِلَ ، ارتدع بذلك عن القتل فسلم صاحبه ، وصارت حياة هذا المهموم بقتله في مستأنف الوقت مستفادةً بالقصاص .. إلخ . (دلائل الإعجاز . مصر ط دار المنار ١٣٧٢ هـ ص ٢٢٤) .

(٣٣) العلامة الزمخشري ، هو جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الخوارزمي المعتزلي ، صاحب الكشاف ومصنفات أخرى معروفة (ت ٥٣٨ هـ) (الأعلام للزركلي جـ ٧ ص ١٧٨) .

(٣٤) تفسير الكشاف . بيروت . دار الكتاب العربي ١٣٦٦ هـ جـ ٢ ص ٦٧٣ .

(٣٥) (فإن قلت) سقط من (٥) .

(٣٦) (تعالى) زيد في (٣) .

(٣٧) الآية ١٠٥ من سورة الأنبياء .

(٣٨) الواو سقطت من (٥) ، (٦) .

(٣٩) (وزبور) بدون ألف في (٣) .

(٤٠) الواو سقطت من (٥) .

(٤١) من أول قوله : (وهي الكتب ، وأن يريد ما ذكر فيه رسول الله ـ ﷺ ـ من الزبور) سقط من (٥) .

(٤٢) تفسير الكشاف جـ ٢ ص ٦٧٣ .

(٤٣) وهي الآية ﴿ يأيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ ولاَ نِسَاءٌ من نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ .. الآية ﴾ الآية ١١ من سورة الحجرات .

(٤٤) (أي أن يراد ..) بزيادة (أي) في (٦) .

(٤٥) (بعض) سقط من (٢) .

(٤٦) (الشياع) ، في (٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) .

(٤٧) تفسير الكشاف جـ ٤ ص ٣٦٨ .

(٤٨) (أيضاً) سقط من (٦) .

(٤٩) (والاختصاص) في (٢) .

(٥٠) (بهذا) في (٢) ، (٦) .

(٥١) (التبعيضية) في (٦) .

(٥٢) (يدل) في (٥) .

(٥٣) (في) سقط من (٣) .

(٥٤) (الآية ـ رقم (٣) من سورة البقرة .

(٥٥) تفسير الكشاف جـ ١ ص ٤٠ .

(٥٦) (التبعيضية ـ هو) سقط من (٢) .

(٥٧) (يرشدك) بزيادة الكاف في جميع النسخ فيما عدا الأصل . .

(٥٨) تعبير المؤلف بكلمة (زيادة) في عبارته : (وأيضاً يرشد إليه زيادة « مِنْ » التبعيضية في قوله تعالى : ﴿ وآمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ لا يعني أنَّ (مِنْ) زائدة في الآية مثل زيادتها في سياق النفي ، وإنما يعني أن سقوط (من) من الآية يفوت علينا المقصود وهو أن المغفور بالإيمان بعض الذنوب ، وهي الذنوب التي هي في حق الله . .

(٥٩) (به) سقط من الأصل ، وفي (٢) : (يغفر لكم من ذنوبكم) .

(٦٠) الآية ٣١ من سورة الأحقاف .

(٦١) (عن) سقط من (٥) .

(٦٢) تفسير البيضاوي ، مصر ، ط أولى مطبعة البابي الحلبي ١٣٥٨ هـ جـ ٢ ص ٣١٠ .

(٦٣) (ولا يتيسر) في (٢) ـ (وما يتيسر) في (٥) .

(٦٤) هو الإمام أبو حنيفة ، النعمان بن ثابت (٨٠ – ١٥٠ هـ) انظر الأعلام للزركلي جـ ٨ ص ٣٦ .

(٦٥) يقصد بصاحبيه : أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري (١١٣ – ١٨٢ هـ) ومحمد بن الحسن الشيباني (١٣١ – ١٨٩ هـ) .

(٦٦) كتاب الهداية للإمام العلامة برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر عبد الجليل الرشداني المرغيناني ، شيخ الإسلام (ت ٥٩٣ هـ) .

(٦٧) انظر كتاب الهداية في كتاب شرح فتح القدير للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي (ت ٨٦١ هـ) .
مصر . ط أولى ١٣١٦ هـ جـ ٣ ص ١٠٧ .

(٦٨) هو صدر الشريعة الأصغر ، عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي البخاري الحنفي (ت ٧٤٧ هـ) .
(انظر الأعلام للزركلي جـ ٤ ص ١٩٧) .

(٦٩) (تقدير) في (٦) .

(٧٠) (قالا) في الأصل فقط (١) .

(٧١) (البعض) في (٢) .

(٧٢) التوضيح في حل غوامض التنقيح ، مصر ، ط المطبعة الخيرية المصرية ١٣٠٦ هـ جـ ١ ص ٢٦٤ .

(٧٣) (تقرير) في الأصل فقط (١) .

(٧٤) في جميع النسخ (البيان) ولم تظهر (أل) من لفظ (البيان) في (٣) لسقوطها في التصوير .

(٧٥) التفتازاني ، هو مسعود بن عمر بن عبد الله ، سعد الدين (ت ٧٩٣ هـ) . (انظر الأعلام للزركلي جـ ٦ ص ٣١٩) .

(٧٦) التلويح ، شرح على التوضيح . مصر . المطبعة الخيرية المصرية ١٣٠٦ هـ ، جـ ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٧٧) الآية ٣١ من سورة الأحقاف .

(٧٨) الآية ٥٣ من سورة الزمر .

(٧٩) (بأن قالوا) في الأصل فقط ، (إلى أن قالوا) في بقية النسخ .

(٨٠) (أحد) سقط من (٥) .

(٨١) التوضيح في حل غوامض التنقيح وبه حاشية على التلويح جـ ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٨٢) (بغفران) في (٣) .

(٨٣) (بعض) من (٦) .

(٨٤) انظر هامش رقم (٨١) وقد تكررت عبارة (بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها) في (٢) .

(٨٥) (القول) في (٥) .

(٨٦) (التبعيضية) في (٢) .

(٨٧) (المنافية للكلية) سقط من (٣) ، (٥) ، (٦) .

(٨٨) (باظهارهم الاحتياج باحتياجهم) بزيادة (باحتياجهم) في (٢) ، (٣) .

(٨٩) (ثم ان) سقط من (٦) .

(٩٠) نسب هذا الكتاب (المقاليد) إلى الجندي أو الخجندي ، وهو أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم شرف الدين تاج الدين (ت ٧٠٠ هـ) صاحب الأقليد في شرح المفصل ، المقاليد في شرح المصباح للمطرّزي فقد ورد التعريف به في الأزهرية (جـ ٤ ص ٤١٤) ، وفي بروكلمان : المقاليد لتاج الدين الجندي (مكتبة اسكوريال) (٢٥٩) .

(٩١) هو الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت ٢١٥ هـ) .

(٩٢) الإيضاح لابن الحاجب ، بغداد ط العاني ١٩٨٢ جـ ٢ ص ١٤٣ .

(٩٣) (فهي غريبة) في (٢) ، (وهو) في (٣) .

(٩٤) انظر الهامش رقم ٨٩ .

(٩٥) (أيضاً) سقط من (٢) .

(٩٦) (لا البعضية الشاملة ..) في (٦) ، (الشاملة) سقط من (٢) .

(٩٧) (في الجن) سقط من (٢) .

(٩٨) (خطاب) سقط من (٢) .

(٩٩) (الجمع) في (٣) .

(١٠٠) (على أن يكون خطاب البعض وأَرَادَ القومَ الآخَرَ) في (٢) .

(١٠١) (آخر) في جميع النسخ ، وهو صواب ، كما حكى ثعلب أن العرب تقول : يأيها القوم كفوا وكف

عنا ، على اللفظ وعلى المعنى ، ولكني آثرت الأفصح وهو اعتبار المعنى ، فجئت بالجمع (آخرين) كما جاء في القرآن الكريم : ﴿ وأعانه عليه قوم آخرون ﴾ (الفرقان - ٢٥) .

(١٠٢) (في تفسير سورة إبراهيم) في (٥) ، (٣) .

(١٠٣) (وبين) بدون (ما) في (٥) ، (٦) ، (٣) .

(١٠٤) (فاضطرب) في (٣) .

(١٠٥) (اعتبره) في (٣) ، (٥) .

(١٠٦) (الذنوب) في (٣) ، (٥) .

(١٠٧) تفسير البيضاوي جـ ٢ ص ٥٠٦ ، وفي الأصل (تفرقة بين الخطاب) .

(١٠٨) تفسير البيضاوي جـ ١ ص ٤٣٥ .

(١٠٩) (ولا يذهب) في (٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) .

(١١٠) (للكفرة) في (٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) .

(١١١) الآية ٣٨ من سورة الأنفال .

(١١٢) يقال له : ابن الكلبي ، أبو المنذر بن هشام بن أبي النضر ، كان من أعلم الناس بعلم الأنساب ولد بالكوفة وتوفي بها سنة ١٤٦ هـ (انظر الأعلام جـ ٦ ص ١٣٣) .

(١١٣) الآية ٦٨ من سورة الفرقان .

(١١٤) (الآية) في (٢) ، (٥) ، (٦) .

(١١٥) الآية ٦٠ من سورة مريم .

(١١٦) (أل) في (الوحشي) ليست للتعريف ، وإنما هي للعهد لذكره من قبل .

(١١٧) الآية ٣٨ ، ١١٦ من سورة النساء .

(١١٨) الآية ٥٣ من سورة الزمر .

(١١٩) البحر المحيط ، لأبي حيان (ت ٦٥٤ هـ) الرياض - مكتبة ومطابع النصر الحديثة ١٣٢٩ هـ جـ ٣ ص ٢٦٨ .

(١٢٠) (على حقيقة المبالغة) في (٧) .

(١٢١) تفسير البيضاوي . مصر . الحلبي ١٣٨٨ هـ جـ ٢ ص ٣٢٥ .

● المراجع ●

(١) القرآن الكريم

(٢) الاستراباذي . محمد بن الحسن - رضى الله (٦٨٦ هـ) شرح الكافية - بيروت - دار الكتب العلمية ١٣٠٠ هـ .

(٣) بروكلمان . كارل (١٣٧٥ هـ) تاريخ الأدب العربي . ألماني اجي بريل ليدن سنة ١٩٤٣ م .

(٤) البيضاوي - عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الفارسي الشيرازي (٦٨٥ هـ) تفسير البيضاوي - مصر ، ط أولى شركة البابي الحلبي ١٣٨٥ هـ .

(٥) التفتازاني . مسعود بن عمر بن عبد الله . سعد الدين (ت ٧٩٣ هـ) التلويح على شرح التوضيح . مصر . المطبعة الخيرية المصرية ١٣٠٦ هـ .
(٦) التقي الغزي ـ تقي الدين بن عبد القادر التميمي (ت ١٠١٠ هـ)
(٧) الطبقات السنية ـ تحقيق عبد الفتاح الحلو ـ مصر ، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٩٠ هـ .
(٨) الجرجاني ـ أبو بكر عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ) دلائل الإعجاز ـ مصر ، ط دار المنار ١٣٧٢ هـ .
(٩) ابن الحاجب . الشيخ عثمان بن عمر أبو عمرو (ت ٦٤٦ هـ) الإيضاح ـ تحقيق موسى بناي العليلي ـ بغداد ـ مطبعة العاني ١٩٨٢ م .
(١٠) أبو حيان ـ محمد بن علي بن يوسف بن حيان (ت ٦٥٤ هـ) ـ البحر المحيط ـ الرياض ـ مكتبة ومطابع النصر الحديثة ١٣٢٩ هـ .
(١١) الرشيد . ناصر سعد . رسائل في اللغة لابن كمال باشا . الرياض ط النادي الأدبي ١٩٨٠ م .
(١٢) الزركلي ـ خير الدين ـ الأعلام ـ بيروت ـ دار العلم للملايين ١٩٨٤ م .
(١٣) الزمخشري ـ جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي المعتزلي (٥٣٨ هـ) تفسير الكشاف ـ بيروت ـ دار الكتاب العربي ١٣٦٦ هـ .
(١٤) الشريف الجرجاني ـ علي بن محمد بن علي (ت ٨١ هـ) حاشية السيد علي المطول ـ استانبول ط دار سعادات = مطبعة عثمان ١٣١٠ هـ .
(١٥) صدر الشريعة الأصغر ـ التوضيح في حل غوامض التنقيح وعليه التلويح للتفتازاني . مصر ـ ط المطبعة الخيرية المصرية ١٣٠٦ هـ . .
(١٦) طاشكبري زادة ـ أحمد بن مصطفى (ت ٩٦٨ هـ) الشقائق النعمانية ـ بيروت ـ دار الكتاب العربي ١٣٩٥ هـ .
(١٧) اللكنوي . محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري الهندي أبو الحسنات (ت ١٣٠٤ هـ) الفوائد البهية في تراجم الحنفية . مصر ـ السعادة سنة ١٣٢٤ هـ .
(١٨) مجلة المقتبس ـ دمشق ١٩٠٦ م .
(١٩) محمد فريد بك (ت ١٣٣٨ هـ) تاريخ الدولة العثمانية ـ بيروت ـ دار الجيل ١٣٩٧ هـ .
(٢٠) المرغيناني ـ برهان الدين ، أبو الحسنات . علي بن أبي بكر عبد الجليل (ت ٥٩٢ هـ) كتاب الهداية في كتاب فتح القدير للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام (ت ٨٦١ هـ) مصر ، ط أولى ١٣١٦ هـ .

* * *